مقالة رأي

التعداد السكاني المزمع إجراؤه في العراق وتأثيره على التركمان

فراس اغا اوغلو

تصـــدر عن مركـز رواق بـــغداد للسياســـات العـــامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

20 تشرين الثاني 2024

مِداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهد الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإليكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبوري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم

تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبنى بالضرورة، الاراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الايكتروني www.rewaqnaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الالكتروني info@rewaqbaghdad.org :

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامّة

صفحة الإنستغرام RewaqBaghdad :

قناة اليوتيوبRewaq Baghdad :

التعداد السكاني المزمع إجراؤه في العراق وتأثيره على التركمان

فراس اغا اوغلو

تُعد التعدادات السكانية أداة حيوية لفهم التركيبة الديموغرافية والوضع الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد، حيث تسهم في وضع سياسات تنموية تعتمد على بيانات دقيقة تعكس الواقع. في العراق، أدى استمرار التحديات السياسية والاقتصادية لفترة طويلة إلى تغيرات ملحوظة في التركيبة السكانية والتوازنات الاجتماعية، مما جعل الحاجة إلى إجراء تعداد سكاني جديد وشامل أمراً ملحاً. إن التعداد السكاني ليس مجرد أداة تقنية، بل هو أيضاً مرآة للعدالة الاجتماعية والتوازن السياسي، ويعكس مدى احترام الدولة لتنوع مكوناتها.

التعدادات السكانية تُعد أداة أساسية في تخطيط التنمية وتوزيع الموارد بشكل عادل، فضلاً عن دعم الإصلاحات الاقتصادية في أي دولة. إلى جانب دورها التنموي، تحمل التعدادات أبعادًا سياسية حاسمة، مثل تحديث الدوائر الانتخابية وضمان تمثيل برلماني يتماشى مع البيانات السكانية الحقيقية. وبالنظر إلى هذه الجوانب، يتضح أن التعداد السكاني المزمع إجراؤه في العراق يمثل خطوة جوهرية نحو تشكيل هيكل سياسي واقتصادي أكثر عدالة واستدامة للمستقبل.

بالنسبة للتركمان، يُعد هذا التعداد فرصةً حاسمة لتوثيق وجودهم الديموغرافي بدقة، خاصة في ظل العقود الطويلة من التهميش ومحاولات طمس هويتهم. يوفر التعداد فرصة لتأكيد حقوقهم في التمثيل السياسي والاجتماعي وفي الاستفادة من المشاريع التنموية. ومع ذلك، فإن نجاح هذا التعداد يتطلب التزاماً بشفافية العملية وإبعادها عن التأثيرات السياسية التي قد تسعى إلى التلاعب بالبيانات لصالح فئات معينة.

ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، تم إجراء تعدادات سكانية في الأعوام 1934، 1947، 1957، 1965، 1977، 1987، و1997، وفقاً للوثائق التاريخية. ومع ذلك، تبيّن أن بعض هذه التعدادات تم إلغاؤه لأسباب سياسية أو تنظيمية، فيما وُجّهت اتهامات لبعض التعدادات الأخرى بعدم عكسها للواقع بشكل دقيق، إذ افتقرت إلى بيانات موثوقة وشاملة تعكس الوضع الديموغرافي الحقيقي[1].

[1] سعد عبد الرزاق محسن، التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل**، العدد 22، 2015.

التعداد السكاني المزمع إجراؤه في 20 نوفمبر 2024 يمثل نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق، ومن المتوقع أن يحظى بقبول واسع على المستوى الدولي. يتضمن التعداد 70 سؤالًا تركز على 11 محورًا رئيسيًا، تغطي قطاعات متعددة مثل الصحة، التعليم، العمل، السكن، والخدمات. ومن اللافت أن الأسئلة المرتبطة بالقضايا القومية والطائفية، التي كانت سابقًا مصدرًا للخلاف والجدل في العراق، لن تكون جزءًا من هذا التعداد المنتظر. هذا التوجه يعكس رغبة في التركيز على البيانات التنموية بدلاً من القضايا المثيرة للانقسام، ما يجعله محل اهتمام كبير على الصعيدين المحلي والدولي.

هذا التعداد ليس مجرد عملية لجمع البيانات الإحصائية، بل يمثل محطة محورية ذات تأثيرات واسعة تمتد إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى العراق بأكمله. تزداد أهمية هذه العملية مع غياب قاعدة بيانات موثوقة ودقيقة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، مما جعل الحاجة إلى تحديث البيانات أكثر إلحاحًا. ومن الواضح أن الحكومة العراقية عازمة على تبني سياسات تنموية شاملة تستند إلى معطيات ميدانية دقيقة، وهو ما يتجلى من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة في جمع وتحليل البيانات الإحصائية، مما يعزز مصداقية النتائج وفعاليتها في دعم صنع القرار.

تحديات يواجهها تركمان العراق: التهجير، التغيير الديموغرافي، ومقاومة الإرهاب

مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة وفي خضم الصراع بين الإنجليز والدولة العثمانية، صنف الإنجليز التركمان كجزء من بقايا العثمانيين، متجاهلين الجذور التاريخية العميقة لهذا المكون في بلاد ما بين النهرين، التي تعود إلى فترات أسبق من الفتح الإسلامي للمنطقة[2]. ومع فرض الانتداب البريطاني وتوالي الحكومات العراقية، اتسم مستقبل التركمان بالاستبعاد والتهميش. تعرض هذا المكون لسياسات ممنهجة تنوعت بين التذويب الاجتماعي، والمجازر، والإبادة، والتهجير القسري، مما أثر بشكل عميق على هويتهم ووجودهم في إطار الدولة العراقية الناشئة[3].

خلال فترة حكم حزب البعث، ولا سيما في عهد صدام حسين، واجه تركمان العراق تحديات كبرى تمثلت في سياسات منهجية تهدف إلى تغيير البنية السكانية لمناطقهم. شملت هذه السياسات تهجير التركمان قسراً

[2] Usame Kemali/Ammar M. S. Sinjar, **Irak Yönetimi Altında Türkmenler (1918-2003)** , Atatürk Araştırma Yayınları, Ankara, 2017.
[3] Ferhat Güngör, "Ortadoğu denkleminde Irak Türkmenleri ve geleceği", **Uluslar arası Sosyal ve Eğitim Bilimleri Dergisi,** 1(2), 2014.

من أراضيهم واستقدام عشائر عربية من الجنوب ليحلوا محلهم. لم تقتصر هذه الإجراءات على التهجير فقط، بل تضمنت منح العوائل المستقدمة مبالغ مالية قدرها عشرة آلاف دينار عراقي، بالإضافة إلى منازل جاهزة للسكن[4].

تعرضت القرى التركمانية مثل بشير، تركلان، يايجي، بلاوا، كومبتلر، قزليار، جرداغلي، طوبزاوة، وتسعين القديمة، فضلاً عن ناحيتي التون كوبري وتازة خورماتو، لمصادرة أراضيها الزراعية. تم تنفيذ هذه الإجراءات بموجب قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة، من أبرزها القرار رقم 369 لعام 1975، 824 لعام 1976، 949 لعام 1977، 1065 لعام 1978، و189 لعام 1979. بالإضافة إلى ذلك، خولت "لجنة شؤون الشمال" بصلاحيات واسعة للاستيلاء على الأراضي التركمانية، ما عمّق من معاناة هذا المكون وأثر على تركيبة مناطقهم التاريخية[5].

في تلك الحقبة المظلمة، لم تقتصر السياسات القمعية ضد تركمان العراق على مصادرة الأراضي والتهجير القسري فقط، بل شملت أيضاً استهداف القادة البارزين والشخصيات التركمانية المؤثرة من خلال الإعدام والتصفية الجسدية. هذه الإجراءات هدفت إلى تدمير البنية القيادية والثقافية للمجتمع التركماني[6]. كما تعرض التركمان لسياسة التعريب القسري التي استهدفت هويتهم ووجودهم التاريخي في مناطقهم. في هذا السياق، أصدرت مديرية الاستخبارات العسكرية في عام 1980 التعميم رقم 1559، الذي نص على نقل الموظفين التركمان من مدينة كركوك إلى مناطق أخرى. كان الهدف من هذا القرار تقليل الكثافة السكانية للتركمان في كركوك وإضعاف وجودهم الاجتماعي والاقتصادي فيها، ما أدى إلى تهميشهم بشكل أكبر وزيادة معاناتهم في ظل سياسات الإقصاء الممنهجة[7].

في عام 1981، تصاعدت السياسات القمعية ضد التركمان بشكل ملحوظ عندما أصدر مجلس قيادة الثورة المرسوم رقم 1391، الذي سمح بإبعاد التركمان والأكراد قسراً من مدينة كركوك. هذه الإجراءات أسفرت عن تهجير قُرى تركمانية بأكملها، حيث تم تدمير القرى وهدم المنازل، ونُقل سكانها قسراً إلى مناطق بعيدة عن مواطنهم الأصلية. تم فرض تغيير قسري على هويتهم من خلال تعديل ألقابهم وأسماء عشائرهم وحتى

[4] Soner Doğan, "Irak Türkmenleri", **İnsan ve Sosyal Araştırmalar Merkezi**, (68), 2014.
[5] ارشد الهرمزي، **تاريخ النضال السياسي لتركمان العراق 1923-2003**، اشور، بغداد، ط2، 2020.
[6] Suphi Saatçi, **Tarihten Günümüze Irak Türkmenleri**, 4. Baskı, İstanbul, Ötüken, 2003.
[7] الهرمزي، المصدر السابق.

أسماء مناطقهم، في محاولة لطمس معالمهم الثقافية والاجتماعية. الذين رفضوا الخضوع لهذه الضغوطات واجهوا عقوبات قاسية، بما في ذلك النفي إلى المناطق الجنوبية[8]. بالإضافة إلى ذلك، مُنع التركمان من شراء العقارات، وحُرموا من الحصول على الأراضي التي كانت تُخصصها الدولة، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية[9]. هذه السياسات رافقها غياب كامل لأي إمكانية لممارسة حقوقهم الأساسية، ما جعل التركمان عرضة لسياسات منهجية تهدف إلى إقصائهم وتهميشهم داخل وطنهم.

في 8 نيسان (أبريل) 1984، أصدر مجلس قيادة الثورة القرار رقم 418، الذي أضاف بعداً آخر لسياسات التمييز ضد التركمان في محافظة كركوك (التأميم). نص القرار على منع جميع التصرفات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي السكنية المملوكة للدولة ضمن حدود المحافظة، بحيث لا يجوز تملكها أو بيعها للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من المحافظة على هذه التصرفات. الأمر لم يقتصر على الأراضي الفارغة؛ إذ شمل القرار أيضاً الأراضي التي تم تشييد دور سكنية عليها، مما جعل التركمان يواجهون قيوداً صارمة على حقوقهم في التملك والانتفاع بالعقارات[10]. هذا القرار عزز من سياسات التهميش والتمييز الممنهجة التي استهدفت التركمان، إذ حرمهم من أحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما ساهم في إضعاف وجودهم الديموغرافي في المنطقة بشكل كبير.

في 18 يناير 2000، أصدرت وزارة الداخلية العراقية تعليمات جديدة تضمنت مجموعة من القيود الاقتصادية الصارمة ضد المواطنين العراقيين غير العرب، بما في ذلك التركمان والأكراد. هذه التعليمات استهدفت بشكل مباشر حقوقهم الاقتصادية وأثرت سلباً على مجالات الحياة التجارية، حيث منعتهم من ممارسة عدة أنشطة تجارية هامة مثل؛ استيراد وبيع وشراء وسائل النقل، التجارة الخارجية مع دول الجوار، امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وكذلك المعدات، تشييد الأبنية والمنشآت، المشاركة في المناقصات والمزايدات والدخول في العقود التجارية مع الجهات العراقية والأجنبية. وقد شملت التعليمات أيضاً منع التركمان والأكراد من ممارسة الأنشطة التجارية حتى في حال قاموا بتغيير قوميتهم إلى العربية، حيث جرى توجيه غرفة تجارة وصناعة كركوك بتنفيذ هذه التعليمات لضمان اقتصار التجارة على الأفراد من القومية العربية فقط[11]. هذه السياسات كانت جزءاً من سلسلة من الإجراءات التمييزية التي تهدف إلى تهميش دور

[8] الهرمزي، المصدر السباق.
[9] Habib Hürmüzlü, **Irak'ın Hukuki Yapısı İçinde Türkmenler 1921-2019**, İstanbul, Kerkük Vakfı, 2020.
[10] الهرمزي، المصدر السابق
[11] الهرمزي، المصدر السابق.

الأقليات العرقية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالعراق، كما ساهمت في تعزيز الفجوة الاقتصادية بين القوميات المختلفة وزيادة معاناة التركمان في الحفاظ على قوتهم الاقتصادية.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، دخلت المرحلة الثانية من المراحل العصيبة التي واجهها التركمان، حيث تعرضوا لتأثيرات سلبية من السياسات المتمثلة في "التكريد". في هذا السياق، قامت الأحزاب الكردية أثناء دخولها إلى كركوك بعد الاحتلال بحرق وثائق الطابو والمستندات الرسمية التي تثبت ملكية الأراضي[12]، إضافة إلى جلب السكان الأكراد من مناطق أخرى وإسكانهم في كركوك، أربيل، وطوزخورماتو. هذه السياسات أسهمت بشكل كبير في تغيير التركيبة الديموغرافية للمناطق التركمانية بشكل ممنهج[13]، مما زاد من تعقيد الوضع الاجتماعي والسياسي في تلك المناطق.

التحدي الأكبر والأصعب بالنسبة للتركمان في العراق بدأ مع دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى البلاد في عام 2014. فقد شن التنظيم هجمات بربرية على المناطق التي سيطر عليها، ولم يكن التركمان استثناءً من هذه الجرائم الوحشية. فقد تعرضت المناطق التركمانية لهجوم شديد في وقت كانت فيه تلك المناطق تعاني من حالة أمنية هشة، بسبب الخلافات المستمرة حول إدارتها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، مما جعلها مناطق متنازع عليها. نتيجة لذلك، عانى التركمان من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث تعرضوا لمجازر وحشية، إبادة جماعية، وتهجير قسري. كما تم سلب ممتلكاتهم وتدمير منازلهم بشكل واسع، ما زاد من معاناتهم وأدى إلى تدهور أوضاعهم الإنسانية بشكل كبير.

على إثر ذلك، تعرضت العديد من المناطق التركمانية في العراق للهجوم من قبل تنظيم داعش الإرهابي، مثل تلعفر، كركوك، تازة خورماتو، بشير، داقوق، طوزخورماتو، آمرلي، بالإضافة إلى قرى البيات مثل ينكجة، شاه سوان، كوكوز، خصدارلي، مرادلي، بسطاملي، عبود، جارداغلي، بيراوجلي، قره ناز، دنبلان دره سي، البو حسن، بير أحمد، زنجلي، شكر أوباسي والعديد من القرى الأخرى. كما تعرضت مناطق أخرى في محافظة ديالى مثل السعدية، جلولاء، قرة تبه، المقدادية ومندلي للهجوم ذاته. هذا الهجوم الوحشي أدى إلى نزوح قسري للتركمان من مناطقهم الأصلية، حيث فقدوا منازلهم وممتلكاتهم، وعاشوا في مخيمات النزوح في ظروف صعبة، مما زاد من معاناتهم وأدى إلى تدهور أوضاعهم الإنسانية والاجتماعية بشكل كبير. وقد ترتب

[12] Suphi Saatçi, **Tarihi Gelişim İçinde Irak'ta Türk Varlığı,** İstanbul Araştırma Merkezi, İstanbul, 1996.
[13] Hürmüzlü, **a.g.e.**

على هذا النزوح نوعان من الهجرة: الهجرة نحو المناطق الجنوبية والهجرة إلى خارج الوطن. وقد أدت هذه الهجرة القسرية إلى خلو المناطق التركمانية من سكانها الأصليين، مما أسفر عن تغيرات كبيرة في التركيبة الديموغرافية لتلك المناطق. حيث شمل النزوح أكثر من 400,000 مواطن تركماني، وقد تسببت عملية التهجير القسري في تدمير المنازل وحرقها، مما ترك العديد من العائلات بلا مأوى[14].

استغل تنظيم داعش الموقع الاستراتيجي لقضاء آمرلي، وفرض حصاراً محكماً على المنطقة من جميع الاتجاهات بهدف السيطرة عليها. هذا الحصار أدى إلى تصاعد العنف ضد المدنيين، وزادت معاناة السكان المحليين بشكل كبير. ومع ذلك، أظهر أهالي قضاء آمرلي شجاعة نادرة واستبسلوا في الدفاع عن منطقتهم، مستخدمين أبسط الأسلحة والموارد المتاحة لهم. وقد استمرت هذه المقاومة لمدة شهرين كاملين، وهو ما مثل نقطة تحول مهمة في المواجهة مع التنظيم الإرهابي. مقاومة أهالي آمرلي أسفرت عن توجيه أول هزيمة كبيرة لتنظيم داعش في العراق، حيث كانت هذه المعركة نقطة انطلاق لتقليص نفوذ التنظيم في المنطقة. ويعد هذا الإنجاز أحد أبرز المحطات في تاريخ المقاومة العراقية، حيث لعب أهالي آمرلي دوراً محورياً في وقف تقدم داعش، مما عزز معنويات السكان المحليين وأظهر قدرتهم على مواجهة التحديات الكبرى في ظل الظروف الصعبة[15].

وعلى الرغم من الانتصار الذي تحقق ضد تنظيم داعش في 9 ديسمبر 2017 وتحرير الأراضي التركمانية من سيطرة التنظيم الإرهابي، إلا أن عودة التركمان إلى ديارهم لم تكن بالأمر السهل. فقد عمد التنظيم إلى تدمير وإحراق المناطق التي احتلها أثناء انسحابه، مما ألحق أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية الأساسية، مثل شبكات الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى تدمير العديد من المنازل بشكل كامل. تُعد هذه العوامل من أبرز العوائق التي تعترض عودة التركمان إلى مناطقهم، حيث تسببت في تدهور الظروف المعيشية للسكان العائدين. كما أن أضرار البنية التحتية تسببت في صعوبة توفير الخدمات الأساسية، مما جعل العودة تتسم بصعوبة كبيرة. ومع تدمير المنازل وغياب الموارد، كان على التركمان إعادة بناء حياتهم من الصفر في ظل غياب الدعم الكافي من الحكومة، في حين تزايدت التحديات المتعلقة بتوفير الأمان والاستقرار في هذه المناطق. نتيجة لذلك، وجد التركمان أنفسهم أمام تحديات شاقة وصعبة لإعادة بناء منازلهم وضمان ظروف معيشية آمنة

[14] Mohammed Tahsen Abdulrahman “Irak’ta DAEŞ’IN Çıkışı ve Irak Türkmenlerine Etkisi” (Yüksek Lisans), **Necmettin Erbakan Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü**, 2020.
[15] Adil Zineelabdin, “Irak’ın Kadereini Değiştiren Türkmen Şehri: Emirli”, **Ortadoğu Araştırmaları Merkezi**, 2023.

ومستقرة. كان عليهم مواجهة مشاكل كبيرة تتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة، توفير الخدمات الأساسية، وتأمين مستقبلهم في مناطق تعرضت لدمار واسع وتغيرات ديموغرافية كبيرة.

تأثير التعداد السكاني لعام 2024 على التركمان

سردتُ أعلاه الممارسات التي تعرض لها التركمان في العراق من اضطهاد وقمع وتهجير وإبادة جماعية، حيث اضطر قسم كبير منهم إلى مغادرة أوطانهم دون أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بسبب الاضطرابات التي تسبب بها تنظيم داعش. كما لم يتمكن مئات الآلاف من المواطنين المهجرين من العودة إلى مناطقهم واستعادة الاستقرار فيها. فقد جعلت بقايا الإرهاب الحياة شبه مستحيلة في معظم المناطق المذكورة، حيث تفتقر هذه المناطق إلى أبسط مقومات الحياة مثل الماء والكهرباء والمدارس، كما أن معظم المنازل غير صالحة للسكن أو معدومة تماماً. وقد أسهم هذا الوضع في زيادة معاناة العائدين الذين يواجهون تحديات غير مسبوقة لإعادة بناء حياتهم ومنازلهم، في ظل غياب الدعم الحكومي والدولي الكافي.

وفي ظل هذا الوضع، فإن سؤال "القومية" في التعداد السكاني فقد أهميته بالنسبة للتركمان، كون العديد من المناطق التركمانية أصبحت خالية تماماً من سكانها الأصليين. وهو ما قد يُظهر نتائج التعداد أن نسبة سكان هذه المناطق أصبحت قليلة، على الرغم من أن هذه المناطق كانت تُعتبر ذات أغلبية تركمانية. هذا الوضع يعكس حجم الأضرار التي لحقت بالمجتمع التركماني ويؤكد على التحديات العميقة التي تواجهه في استعادة هويته الديموغرافية والاجتماعية.

إن نتائج التعداد التي لا تعكس العدد الحقيقي للسكان التركمان قد تؤدي إلى تحديد الموازنة العامة بناءً على أرقام غير دقيقة، مما يحرم المكون التركماني من الاستفادة الكافية من الخدمات العامة والدعم الحكومي. إذ أن إحصاء السكان يُعد أساساً لتوزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين المكونات المختلفة، وأي نقص أو تحريف في هذه البيانات قد يؤدي إلى تقليص حصة التركمان فيهذه المناطق من الدعم الحكومي، مما يزيد من معاناتهم في ظل الظروف الصعبة التي تواجههم، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النتائج غير الدقيقة قد تؤثر سلباً على قدرة التركمان على التمثيل السياسي بشكل عادل، إذ أن التعداد السكاني يعد أحد الأسس المهمة لتحديد الدوائر الانتخابية وحصص التمثيل في المؤسسات الحكومية. وبالتالي، فإن غياب تمثيل عادل للمكون التركماني في هذه الهيئات يمكن أن يؤدي إلى استمرار تهميشهم في عملية صنع القرار، ويعزز الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانون منها.

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، عانى المجتمع التركماني من سياسات ممنهجة للإقصاء والاضطهاد والقمع على مدار الحقب التاريخية، وقد تصاعدت حدة هذه الضغوط خلال الأحداث المفصلية مثل فترة حكم نظام البعث، والاحتلال الأمريكي للعراق، وهجمات تنظيم داعش. أسهمت هذه الظروف في تدهور الأوضاع الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتركمان، بالإضافة إلى نزوح أعداد كبيرة منهم وتشريدهم، مما أدى إلى انخفاض أعدادهم السكانية بشكل ملحوظ.

في هذا السياق، تظهر أهمية اتخاذ إجراءات كفيلة بتعزيز عوامل الحفاظ على الهوية التركمانية والحفاظ على نسبهم السكانية. ويمكن الإشارة إلى الخطوات التالية التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الراهن:

تطوير برامج تشجيعية لزيادة معدلات الزواج والولادة: يشمل ذلك تقديم حوافز مالية واجتماعية للأسر التركمانية لتشجيعهم على تكوين الأسر وزيادة عدد الأطفال، مما يساهم في الحفاظ على الكثافة السكانية للمكون التركماني.

توفير الدعم الاقتصادي وتسهيل عودة المهاجرين التركمان إلى مناطقهم: من الضروري تسريع عملية إعادة الإعمار في المناطق التي تعرضت للدمار من جراء الصراعات والاحتلالات، مع التركيز على تطوير البنية التحتية في مناطق مثل تلعفر وكركوك وآمرلي. كما يجب توفير فرص العمل وإطلاق مشاريع تنموية لتشجيع المهجرين على العودة إلى ديارهم.

تشجيع المشاريع الهادفة إلى تنمية الصناعة والزراعة: من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق التركمانية، يمكن خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين، وبالتالي تعزيز استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.

إعادة الحفاظ على الهوية التركمانية بين العشائر التي تعربت: يتطلب ذلك التعاون مع زعماء هذه القبائل لتعزيز الوعي بالروابط التاريخية والثقافية بين العشائر التركمانية، وإعادة تأكيد الهوية الثقافية واللغوية للتركمان في هذه المناطق

دور المنظمات الدولية: ينبغي تشجيع المنظمات الدولية على تقديم الدعم اللازم لإعادة إعمار المناطق المتضررة، بما في ذلك المساعدة في توفير الموارد المالية واللوجستية لاستعادة استقرار النازحين وتحسين

ظروفهم المعيشية. كما يجب العمل على توفير الخدمات الصحية والتعليمية ودعم المشروعات التنموية المستدامة في المناطق التركمانية.

في الختام، يعكس ما تعرض له المجتمع التركماني في العراق من اضطهاد وقمع وتهجير عبر مختلف المراحل التاريخية مدى التحديات الكبيرة التي واجهها هذا المكون في الحفاظ على هويته وحقوقه. فقد أسهمت السياسات الممنهجة في تدهور أوضاع التركمان على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أدت الأحداث المفصلية مثل حكم نظام البعث، والاحتلال الأمريكي، وهجمات تنظيم داعش إلى تدمير واسع للمناطق التركمانية، مما أدى إلى نزوحهم وتشريدهم، إضافة إلى انخفاض أعدادهم السكانية في مناطقهم الأصلية. وعلى الرغم من التحديات الكبرى التي لا تزال تواجههم، يبقى تعزيز الهوية التركمانية والحفاظ على النسب السكانية داخل العراق الواحد من الأولويات التي تتطلب تضافر الجهود على المستويين المحلي والدولي من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تدعم عودتهم وتوفير الفرص لهم في المستقبل.

المصادر:

سعد عبد الرزاق محسن، "التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل**، العدد 22، 2015.

ارشد الهرمزي، **تاريخ النضال السياسي لتركمان العراق 1923-2003**، اشور، بغداد، ط2، 2020.

Ferhat Güngör, “Ortadoğu denkleminde Irak Türkmenleri ve geleceği”, **Uluslar arası Sosyal ve Eğitim Bilimleri Dergisi**, 1(2), 2014.

Soner Doğan, “Irak Türkmenleri”, **İnsan ve Sosyal Araştırmalar Merkezi**, (68), 2014.

Suphi Saatçi, **Tarihten Günümüze Irak Türkmenleri**, 4. Baskı, İstanbul, Ötüken, 2003.

Habib Hürmüzlü, **Irak’ın Hukuki Yapısı İçinde Türkmenler 1921-2019**, İstanbul, Kerkük Vakfı, 2020.

Suphi Saatçi, **Tarihi Gelişim İçinde Irak’ta Türk Varlığı,** İstanbul Araştırma Merkezi, İstanbul, 1996.

Mohammed Tahsen Abdulrahman “Irak’ta DAEŞ’IN Çıkışı ve Irak Türkmenlerine Etkisi” (Yüksek Lisans), **Necmettin Erbakan Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü**, 2020.

Adil Zineelabdin, “Irak’ın Kadereini Değiştiren Türkmen Şehri: Emirli”, **Ortadoğu Araştırmaları Merkezi**, 2023.

Usame Kemali/Ammar M. S. Sinjar, Irak Yönetimi Altında Türkmenler (1918-2003) , Atatürk Araştırma Yayınları, Ankara, 2017.